



اتفاقية شراكة بين بلدية قليبية و الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد و المعهد العربي لحقوق الإنسان

استنادا للفصل الخامس عشر من الدستور الذي أكد على أن " الإدارة العمومية في خدمة المواطن و الصالح العام ، تنظم و تعمل وفق مبادئ الحياد و المساواة و استمرارية المرفق العام ووفق قواعد الشفافية و النزاهة و النجاعة و المساءلة،

و بناء على القانون الأساسي ع29 دد لسنة 2018 مؤرخ في 09 ماي 2018 يتعلق بمجلة الجماعات المحلية،

و المرسوم الإطاري ع120 دد لسنة 2011 المؤرخ في 14 نوفمبر 2011 المتعلق بمكافحة الفساد ،

و من أجل تنفيذ سياسة الدولة في إطار دعم مجهوداتها الرامية لمكافحة الفساد ،

و تنفيذًا لمقتضيات الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة و مكافحة الفساد و خطة عملها ،

و تعزيزًا لدور الجماعات المحلية و دعمها لتنظيم و تسيير برامجها و انجازها مشاريع للحد من مخاطر الفساد ،

و في إطار التعاون بين بلدية قليبية و الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد و المعهد العربي لحقوق الانسان،

تم ابرام اتفاقية العمل الآتي نصها :

بين الممضين أسفله :

✓ بلدية قليبية ممثلة في شخص رئيسها

من جهة اولى

✓ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ممثلة في شخص رئيسها

من جهة ثانية

✓ المعهد العربي لحقوق الإنسان ممثل في شخص رئيسه

من جهة ثالثة

تم الاتفاق على ما يلي :

الباب الأول

موضوع الاتفاقية

الفصل الأول:

- التعاون في إعداد و تنفيذ برامج التوعية و تكوين في مجال إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة و مكافحة الفساد،

الفصل الثاني:

تهدف هذه الاتفاقية في نطاق العمل المشترك بين الأطراف الممضية عليها إلى جعل بلدية قليبية بلدية نموذجية تطبق فيها أفضل ممارسات التسيير و التصرف و وفقا لمبادئ الشفافية و النزاهة باعتماد آليات الديمقراطية التشاركية و مبادئ الحوكمة الرشيدة من أجل تحقيق مبدأ المسؤولية الجماعية و القطع مع العقلية الفئوية و الجهويات الانعزالية.

الباب الثاني منهجية العمل

الفصل الثالث :

يتم التعاون بين بلدية قلبية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد و المعهد العربي لحقوق الإنسان في مجال مكافحة الفساد ضمن مشاريع يتم اختيارها ووضعها وفق برنامج سنوي ، تحدد على ضوءه الأهداف المنتظرة و الخطوات المتبعة ضمن جدول زمني محدد.

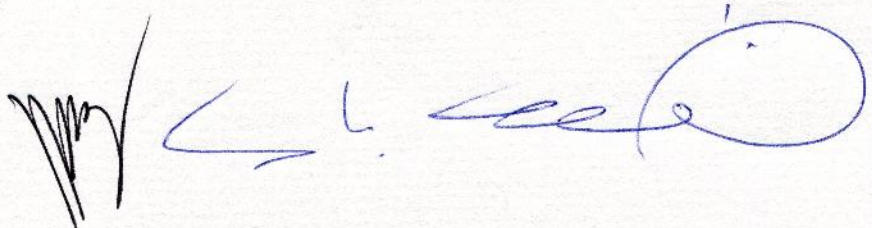
الفصل الرابع :

يحدث فريق عمل بين بلدية قلبية و الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد و المعهد العربي لحقوق الإنسان يتكون من ممثلين عن كل جهة تعهد له مهمة تنفيذ برنامج العمل المتفق عليه كما يمكن دعوة ممثلين عن هيئات أخرى كلما دعت الحاجة لذلك.

الفصل الخامس :

يسعى فريق العمل المشترك لضبط برنامج تنفيذي لتفعيل محتوى هذه الاتفاقية، كما يتولى القيام بالأعمال التالية :

- وضع التدابير التشاركية لمنع الفساد و الكشف عن مواطنه داخل المصالح التابعة لبلدية قلبية بمساهمة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد و المعهد العربي لحقوق الإنسان.
- القيام بعمليات التأيير وتوفير المشورة لمعالجة شهادات الفساد الإداري و المالي داخل الهيئات التابعة لبلدية قلبية.
- إعداد و تنفيذ برامج توعوية في مجال الحوكمة الرشيدة و مكافحة الفساد و إعداد لقاءات لنشر ثقافة النزاهة و الشفافية في القطاعات



الراجعة بالنظر لبلدية قلبية بما يساهم في تطوير أدائها و تكريس مصداقيتها تجاه المتعاملين معها .

- العمل على إعداد برنامج تكوين مشترك في المجالات ذات العلاقة بترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة و مكافحة الفساد.
- اقتراح الاصلاحات الضرورية لبعض المصالح البلدية و العمل على التقليل من الاجراءات الإدارية التي تعيق نجاعة العمل الإداري بها وفقا لمنظومة إصلاحية شاملة لكل القطاعات مرجع النظر.
- برمجة أيام دراسية حول منظومة العمل الإداري داخل البلدية و سبل ترشيدها.
- كما يعمل فريق العمل المشترك على تسخير الإمكانيات المادية و البشرية المتوفرة لدى أطراف الاتفاقية لتفعيل برامج التعاون بينها، و يتولى إعداد تقرير نصف سنوي يستعرض فيه مدى التقدم في تحقيق البرنامج التنفيذي و أهم الأنشطة و التدخلات في هذا الإطار ويتم عرض هذا التقرير على السادة رئيس البلدية و رئيس الهيئة و رئيس المعهد .

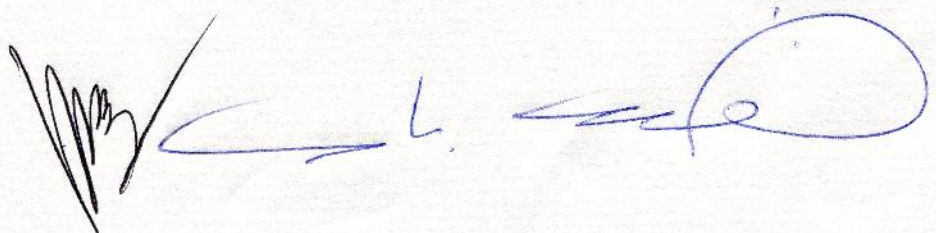
الباب الثالث

دخول الاتفاقية حيز التنفيذ و تنقيحها و مدة صلاحيتها

الفصل السادس:

يسري مفعول هذه الاتفاقية ابتداء من تاريخ توقيعها من قبل الأطراف المعنية.

و يمكن تنقيحها بموجب ملحق و ذلك بعد الاتفاق بين الأطراف المذكورة على محتواها.

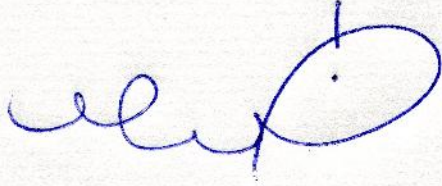


يحق لكل طرف إنهاء العمل بالاتفاقية في حالة الاخلال بينودها و ذلك
بإشعار الأطراف الأخرى في أجل ثلاثة أشهر قبل تاريخ الفسخ و دون إلغاء
البرامج المحددة مسبقا.

حددت المدة الزمنية لسريان مفعول هذه الاتفاقية بسنة واحدة قابلة
للتجديد بمقتضى اتفاق جميع الأطراف.

حرر بقلبية في : 19 أفريل 2019

رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
العميد شوقي الطيب



رئيس بلدية قليببية
جمال الحجام



رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان
عبد الباسط بن حسن

